الاوضاع الاقتصادية الفرنسية (١٨٢٠-١٨٥٢)

د. عمر سامي فتحي الصميدعي

تاريخ حديث(تاريخ اوربي)

كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة كركوك

البريد الإلكتروني Email : OmerSamiFathi1@gmail.com

الكلمات المفتاحية: استعادة الملكية، ملكية يوليو، الجمهورية الثانية، الثورة الفرنسية، الأزمة الاقتصادية.

كيفية اقتباس البحث

الصميدعي ، عمر سامي فتحي ، الاوضاع الاقتصادية الفرنسية (١٨٢٠-١٨٥٢)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Economic Conditions of France (1820-1852)

Dr. Omer Sami Fathi Al-Sumaidaie
Modern History (European History)
College of Education for Human Sciences - Kirkuk University

Keywords : Bourbon Restoration, July Monarchy, Second Republic, French Revolution, Economic Crisis.

How To Cite This Article
Al-Sumaidaie, Omer Sami Fathi , The Economic Conditions of France (1820-1852),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

Between 1820 and 1852, France underwent profound economic transformations influenced by volatile political and social contexts. These changes were shaped by the aftermath of the Napoleonic Wars, economic reconstruction efforts, the rise of the bourgeoisie, and escalating social tensions that led to recurring revolutions. This period can be divided into three key phases. The first phase, the Bourbon Restoration (1820-1830), was characterized by governmental attempts to rebuild the war-damaged economy. Agriculture faced severe crises due to labor shortages and protectionist policies, while the industrial sector struggled against fierce competition from British imports. In response, the government imposed high tariffs, yet these measures failed to foster substantial industrial growth. Meanwhile, the debt crisis intensified, reinforcing the influence of the banking sector, particularly the Rothschild family, which played a pivotal role in financing. The second phase, the July Monarchy (1830-

1848), began with the July 1830 Revolution, which overthrew King Charles X and brought Louis-Philippe I to power, establishing a monarchy aligned with bourgeois interests. Despite economic growth in sectors such as textiles and manufacturing, income inequality widened as the wealthy bourgeoisie dominated the economic and political landscape. This imbalance led to rising labor unrest, exacerbated by the economic crisis of 1846-1847, which increased unemployment and worsened living conditions for workers. Mounting discontent culminated in the February 1848 Revolution, which dismantled the monarchy and established the Second Republic (1848-1852). The newly formed republic faced severe economic challenges, particularly unemployment and financial crises. In response, the provisional government launched the National Workshops initiative to provide jobs for the unemployed. However, financial difficulties and mismanagement led to the closure of these workshops, sparking the June 1848 Uprising, which was violently suppressed, deepening social divisions. Amidst this turmoil, Louis-Napoleon Bonaparte emerged as a dominant political figure, winning the presidential election in December 1848. His economic policies focused on infrastructure development, particularly investments in railways and port modernization. Nevertheless, persistent economic fluctuations led him to stage the 1851 coup, effectively ending the Second Republic and paving the way for the establishment of the Second Empire. This period reflects the complexities of France's economic transition, where economic crises intertwined with political and social upheavals, marking a pivotal phase in modern French history. These transformations reinforced state intervention in economic affairs and laid the foundation for a new economic model under the Second Empire.

الملخص:

شهدت فرنسا خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٢ تحولات اقتصادية عميقة تأثرت بالسياقات السياسية والاجتماعية المتقلبة، حيث تداخلت آثار الحروب النابليونية، وإعادة بناء الاقتصاد، وصعود البرجوازية، والتوترات الاجتماعية التي أفضت إلى ثورات متكررة. انقسمت هذه الحقبة إلى ثلاث مراحل رئيسية: بدأت أولاً بفترة استعادة الملكية (١٨٢٠-١٨٣٠)، التي اتسمت بمحاولات الحكومة الملكية لإعادة بناء الاقتصاد المتضرر، إذ شهدت الزراعة أزمات حادة بفعل نقص الأيدي العاملة والسياسات الحمائية، فيما واجهت الصناعة منافسة شرسة من المنتجات البريطانية، مما دفع الحكومة إلى فرض تعريفات جمركية مرتفعة دون تحقيق نهضة صناعية حقيقية. كما تفاقمت أزمة الديون، مما عزز نفوذ القطاع المصرفي. أما

الفترة الثانية، التي عُرفت بملكية يوليو (١٨٣٠-١٨٤٨)، فقد بدأت بثورة يوليو ١٨٣٠ التي أطاحت بالملك شارل العاشر وأتت بلويس فيليب الأول، ما أسس لنظام ملكي يميل إلى دعم البرجوازية. وعلى الرغم من تحقيق نمو اقتصادي في بعض القطاعات، مثل الصناعة والنسيج، إلا أن التفاوت الطبقي اتسع، حيث سيطرت البرجوازية الثرية على المشهد الاقتصادي والسياسي، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات العمالية، خاصة في ظل أزمة ١٨٤٦-١٨٤٧ التي زادت من معدلات البطالة وسوء الأوضاع المعيشية. تكلل هذا السخط الشعبي باندلاع ثورة فبراير ١٨٤٨، التي أسقطت النظام الملكي وأسست الجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢). واجهت الجمهورية الجديدة تحديات اقتصادية حادة، أبرزها البطالة والأزمات المالية، مما دفع الحكومة المؤقتة إلى إطلاق مشروع "ورش العمل الوطنية" لتوفير وظائف للعاطلين، غير أن فشل المشروع وإغلاقه أدى إلى اندلاع انتفاضة يونيو ١٨٤٨، التي قُمعت بعنف، مما عمّق الانقسامات الاجتماعية. في ظل هذه الاضطرابات، برز لويس نابليون بونابرت كقوة سياسية مؤثرة، وانتُخب رئيساً للجمهورية في ديسمبر ١٨٤٨، حيث تبنى سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز البنية التحتية والاستثمار في السكك الحديدية والموانئ. ومع ذلك، استمرت التقلبات الاقتصادية، مما دفعه إلى تنفيذ انقلاب عام ١٨٥١، الذي أنهى الجمهورية الثانية ومهد الطريق لإعلان الإمبراطورية الثانية. تعكس هذه الحقبة تعقيدات التحول الاقتصادي في فرنسا، حيث تداخلت الأزمات الاقتصادية مع التغيرات السياسية والاجتماعية، لتشكّل مرحلة انتقالية مفصلية في تاريخ فرنسا الحديث، عززت من مركزية الدولة في توجيه الاقتصاد، ومهدت الطريق لنموذج اقتصادي جديد في عهد الإمبراطورية الثانية.

مقدمة:

شهدت فرنسا بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٢ تحولات اقتصادية عميقة، تفاعلت فيها التغيرات الهيكلية للاقتصاد مع التطورات السياسية والاجتماعية العاصفة التي ميزت القرن التاسع عشر. فعقب الحروب النابليونية، وجدت فرنسا نفسها أمام تحديات كبرى تتعلق بإعادة الإعمار، وإدارة الديون العامة، وتعزيز النمو الصناعي، في ظل نظام ملكي متذبذب عجز عن تحقيق استقرار اقتصادي دائم. تعاقبت على البلاد ثلاثة أنظمة سياسية رئيسية – استعادة الملكية (١٨٢٠-١٨٣٠)، ملكية يوليو (١٨٣٠-١٨٤٨)، والجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢) – وكل منها تبنى سياسات اقتصادية مختلفة، لكنها واجهت جميعاً صعوبات بنيوية أدت إلى تصاعد الاضطرابات الاجتماعية والثورات، مما ساهم في إعادة تشكيل المشهد الاقتصادي والسياسي الفرنسي، وفي هذا السياق، تعكس الدراسة العلاقة الجدلية بين الأزمات الاقتصادية والتحولات السياسية

والاجتماعية، حيث تبرز كيف أسهمت الأزمات المالية، والركود الصناعي، وارتفاع معدلات البطالة في تأجيج الثورات الشعبية، مثل ثورة يوليو ١٨٣٠ وثورة فبراير ١٨٤٨. كما توضح كيف حاولت الحكومات المتعاقبة التصدي لهذه الأزمات عبر سياسات مالية وصناعية، شملت إجراءات حمائية، وتوسيع البنية التحتية، وتعزيز دور القطاع المصرفي بقيادة العائلات المالية الكبرى، مثل آل روتشيلد، الذين أصبحوا عنصراً رئيسياً في توجيه الاقتصاد الفرنسي خلال هذه الفترة. (Clapham, 1936, p85)

تستند هذه الدراسة إلى تحليل معمق للسياسات الاقتصادية المتبعة في فرنسا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، من خلال مراجعة المصادر الأولية والمراجع الأكاديمية ، مثل أبحاث Crouzet (1974) التي سلطت الضوء على تطور الاقتصاد الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، ودراسات Caron (1979) حول التاريخ الاقتصادي الحديث لفرنسا، وأعمال Fortescue (2004) حول العلاقة بين الاقتصاد والتحولات السياسية خلال عام ١٨٤٨. ومن خلال هذا المنهج التحليلي، تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل لكيفية تفاعل العوامل الاقتصادية مع الأوضاع السياسية والاجتماعية، وتأثير ذلك على مسار تطور الدولة الفرنسية.

تمثل هذه الحقبة مفترق طرق حاسماً في تاريخ فرنسا الاقتصادي، إذ شكلت الأسس التي ستبنى عليها السياسات الاقتصادية خلال الإمبراطورية الثانية وما بعدها. وبذلك، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على كونها تحليلاً تاريخياً للأوضاع الاقتصادية الفرنسية، بل تقدم رؤية أوسع حول كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية على الديناميكيات السياسية، وكيفية استجابة الدولة والمجتمع لهذه التحديات، مما يجعلها ذات صلة بالدراسات المعاصرة حول الأزمات الاقتصادية والاستراتيجيات الحكومية في مواجهتها.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة الدراسة حول تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدتها فرنسا بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٢ على الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث عانت البلاد من أزمات اقتصادية متتالية نتيجة للحروب النابليونية وما تبعها من محاولات لإعادة الإعمار، مما أدى إلى تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتصاعد الاحتجاجات العمالية والثورات، مثل ثورة يوليو ١٨٣٠، وانتفاضات ١٨٣٢ و١٨٣٤، وثورة ١٨٤٨. كما أثرت الأوضاع الزراعية بشكل مباشر على الاقتصاد، إذ واجه الفلاحون تحديات نتيجة لفرض سياسات رفعت الأسعار وأثرت على التجارة الزراعية، وعلى الصعيد المالي، ورثت الحكومات المتعاقبة ديوناً ضخمة نتيجة للحروب السابقة،

وسعت إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي، لكن ذلك لم يكن كافياً لتخفيف الأزمة الاقتصادية، مما أدى إلى تنامي دور العائلات المصرفية الكبرى مثل روتشيلد، وتعزيز نفوذها الاقتصادي، وهو ما ساهم في زيادة الفجوة الاجتماعية. كذلك، شهدت هذه الفترة تحولات في الصراع الطبقي، حيث لم يعد مقتصراً على المواجهة بين الأرستقراطية والشعب، بل تحول إلى صراع بين البرجوازية العليا والطبقة العاملة، التي بدأت بالمطالبة بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية، خاصة مع تزايد الفكر الاشتراكي ودعوات الإصلاح التي مثلها لويس بلان وغيره. ورغم بعض المحاولات الإصلاحية، مثل إنشاء ورش العمل الوطنية عام ١٨٤٨، إلا أنها فشلت بسبب نقص التمويل، مما أدى إلى انتفاضة يونيو ١٨٤٨ التي أُخمدت بالقوة، ما زاد من توتر الأوضاع. ومع استمرار الأزمات الاقتصادية، تصاعد الاستياء الشعبي، مما أدى إلى سقوط ملكية يوليو وإعلان الجمهورية الثانية، التي واجهت أيضاً تحديات اقتصادية وسياسية، انتهت بانقلاب لويس نابليون بونابرت عام ١٨٥١ وإعلان الإمبراطورية الثانية. وبناءً على ذلك، تحاول الدراسة استكشاف العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والسياسات الحكومية، وتحليل مدى تأثير الأزمات الاقتصادية على اندلاع الثورات، ودور الطبقات الاجتماعية المختلفة في هذه التحولات، بالإضافة إلى تقييم نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والتنمية خلال هذه الحقبة الحاسمة من تاريخ فرنسا.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة إلى:

١.تقديم رؤية شاملة لتطور الاقتصاد الفرنسي خلال ثلاث مراحل رئيسية: فترة استعادة الملكية (١٨٢٠-١٨٣٠)، ملكية يوليو (١٨٣٠-١٨٤٨)، والجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢).

٢.تحليل العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، حيث تؤثر التحولات الاقتصادية بشكل مباشر على الأوضاع الاجتماعية والسياسية، مما يسهم في فهم أسباب الاضطرابات والثورات.

٣.تقييم تأثير السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المختلفة خلال هذه الفترات، ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق الاستقرار والتنمية.

٤.استخلاص الدروس التاريخية لفهم كيفية تفاعل العوامل الاقتصادية مع التغيرات السياسية، مما قد يساعد في تقديم مقارنات مع تجارب دول أخرى أو حتى مع التطورات الاقتصادية الحديثة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

•تحديد العوامل الاقتصادية التي أثرت على الاستقرار السياسي والاجتماعي في فرنسا خلال الفترة ١٨٢٠-١٨٥٢.

الأهداف الفرعية:

•تحليل تأثير الأزمات الاقتصادية، مثل الركود والبطالة والأزمات المالية، على اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية.

•دراسة تأثير الثورة الصناعية على تطور الاقتصاد الفرنسي، خاصة في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة.

•تقييم مدى نجاح أو فشل السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المختلفة خلال هذه الفترة في تحقيق الاستقرار والتنمية.

تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي:

•ما تأثير التحولات الاقتصادية في فرنسا بين عامي ١٨٢٠-١٨٥٢ على الاستقرار السياسي والاجتماعي؟

التساؤلات الفرعية:

•كيف أثرت الأزمات الاقتصادية (الركود، البطالة، الأزمات المالية) على اندلاع الثورات والانتفاضات الشعبية؟

•ما دور الثورة الصناعية في تغيير طبيعة الاقتصاد الفرنسي؟

•إلى أي مدى نجحت السياسات الاقتصادية المختلفة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في تحقيق الاستقرار والتنمية؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

•أدت التحولات الاقتصادية العميقة في فرنسا بين ١٨٢٠-١٨٥٢ إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما ساهم في اندلاع الثورات والاحتجاجات الشعبية.

الفرضيات الفرعية:

•الأزمات الاقتصادية، مثل الركود والبطالة، كانت عوامل رئيسية في تصاعد الاحتجاجات الشعبية والثورات.

Journal Of Babylon Center For Humanities Studies 2025 Volume :15 Issue : 4
(ISSN): 2227-2895 (Print) (E-ISSN):2313-0059 (Online)

•الثورة الصناعية كان لها دور مزدوج، حيث ساهمت في تطور الاقتصاد الفرنسي، ولكنها زادت أيضاً من الفجوة الطبقية وأثرت على التركيبة الاجتماعية.

•السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات المختلفة لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار، مما أدى إلى استمرار الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية.

الدراسات السابقة:

١. "**التاريخ الاقتصادي لفرنسا بين ١٨١٥-١٨٧٠**"، آرثر إل. **دنهم، ١٩٤٩، جامعة شيكاغو.**

تستعرض هذه الدراسة تطور الاقتصاد الفرنسي خلال القرن التاسع عشر، مشيرة إلى كيفية تركيز الباحثين السابقين على سياسات التعريفات الجمركية وحركة العمل، مع إهمال دراسة التقدم الصناعي والزراعي بحد ذاته. تقترح الدراسة أهمية البحث في المصادر الجغرافية المحلية لفهم التطورات الاقتصادية الإقليمية بشكل أعمق.

٢. "**الرفاهية الاقتصادية والرفاه الجسدي في فرنسا، ١٧٥٠-١٩٩٠**"، **ديفيد وييز، ١٩٩٧، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية.**

تحلل هذه الدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة في فرنسا، مشيرة إلى أن غياب نقاش واسع النطاق حول مستوى المعيشة في فرنسا يعود إلى انقسام المؤرخين بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وتتناول تأثيرات التصنيع على التحولات الديموغرافية والاجتماعية، خاصة في سياق الأجور والصحة العامة

٣.**التأثيرات الصحية والاجتماعية للنمو الاقتصادي في فرنسا، ١٨٤٠-١٩١١**"، **جان ديفيد وييز.**

بحثت هذه الدراسة في تأثير التطورات الاقتصادية على صحة السكان، حيث أظهرت البيانات أن التحضر السريع أدى إلى انتشار الأوبئة وزيادة الوفيات، رغم تحسن مستويات الأجور الحقيقية والتغذية. إلا أن الدراسة لم تقدم تقييماً دقيقاً لتأثير التغيرات في أنظمة الرعاية الصحية على هذه التحولات

هذه الدراسات تقدم رؤى مختلفة حول التحولات الاقتصادية والاجتماعية في فرنسا، ما بين تأثير السياسات الاقتصادية على القطاعات الصناعية والزراعية، وبين العلاقة بين مستويات الدخل والرفاهية العامة للسكان.

٤."**الاقتصاد المادي في فرنسا (١٨٣٠-٢٠١٥): تاريخ طفيلي؟**"، **نيلو ماغالهايس وآخرون، ٢٠١٨، مجلة الاقتصاد البيئي.**

تحلل هذه الدراسة الاتجاهات طويلة الأمد لاستخدام الموارد المادية في فرنسا على مدار ١٨٥ عامًا، مشيرةً إلى أنها أول تحليل شامل لتدفقات المواد مع بيانات سنوية ووطنية لمعظم الفترة. تستند الدراسة إلى تحليل تدفقات المواد (MFA) وفقًا للمعايير الحديثة، حيث تغطي استخراج الموارد المحلية، والاستيراد، والتصدير، بهدف فهم تطور "الأيض الاجتماعي" للاقتصاد الفرنسي من مرحلة التصنيع حتى الرأسمالية المالية. يناقش البحث كيف استفادت فرنسا من الأنظمة الاقتصادية العالمية المختلفة من خلال استيراد كميات ضخمة من المواد لدعم نموها الاقتصادي. كما تتناول الدراسة التحولات في استهلاك الموارد وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والسياسية.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على منهج البحث التحليلي التاريخي لدراسة الأوضاع الاقتصادية في فرنسا بين عامي ١٨٢٠ و١٨٥٢، حيث تم تحليل البيانات والمعلومات من خلال دراسة الوثائق التاريخية والمصادر الأكاديمية التي توثق التطورات الاقتصادية في تلك الفترة. كما تم استخدام المنهج المقارن لمقارنة الفترات الثلاث التي مرت بها فرنسا في تلك الحقبة: استعادة الملكية، ملكية يوليو، والجمهورية الثانية، بهدف فهم تأثير التحولات الاقتصادية على الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد. من خلال هذا المنهج، تم تسليط الضوء على كيفية تأثير الأزمات الاقتصادية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد على النظام السياسي والاجتماعي في كل فترة من هذه الفترات، مما يساعد في تقديم رؤية شاملة لتحولات الاقتصاد الفرنسي في القرن التاسع عشر.

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد لغة واصطلاحاً

يعد مفهوم الاقتصاد من المفاهيم الأساسية التي تشكل محور الدراسات الاقتصادية، حيث يرتبط بتنظيم الموارد وتوزيعها لتحقيق الكفاءة والاستقرار. وقد تطور هذا المفهوم عبر العصور، ليشمل مختلف الجوانب المتعلقة بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك، سواء من الناحية اللغوية أو الاصطلاحية.

لغة:

القَصدَ: الوسط بين الطرفين، والقَصدُ: إتيان الشيء، والقَصد: في الشيء خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يُقتّر، و يُقال: فُلان مقتصدٌ في النفقة(ابن منظور ، ١٩٩٤: ص ٣٥٣).

اصطلاحاً:

دراسة سلوك الإنسان في إدارة الموارد النادرة وتنميتها لإشباع حاجاته(المصري ، ١٩٩٣ :ص١٢) ، وهو تدبير شؤون المال، إما بتكثيره وتأمين إيجاده وإما بتوزيعه (بابلي ، ١٩٧٦: ص١٥)، والاقتصاد رتبة بين رتبتين ومنزلة بين منزلتين، والمنازل ثلاث التقصير في جلب المصالح، والإسراف في جلبها، والاقتصاد بينهما (العز ، ١٩٩٩ : ص٣٣٩) ، ونظراً لما لكلمة اقتصاد من ارتباط وثيق في الحياة العامة بكلمة "مادة" أو "مادي"، فقد ذهب كثير من الاقتصاديين إلى إضفاء الصفة الاقتصادية على كل ما يمت إلى الوقائع المادية(الحامض ، ١٩٩٥ ، ص١٢) . وعرف علم الاقتصاد على أنه العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية (السيرتي ، ٢٠١٤ : ص١٨) ، وهو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية الذي يختص بدراسة كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر الإنتاج العمل مثل رأس المال الموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات أفراد المجتمع المتعددة(حجار ، ٢٠١٠ : ص٥).

المبحث الثاني

فترة استعادة الملكية (١٨٢٠-١٨٣٠)

شهدت فرنسا خلال فترة استعادة الملكية (١٨٢٠-١٨٣٠) تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة الترميم عدة موجات من الاضطرابات، مثل أنشطة منظمة الشاربونري (١٨٢٠-١٨٢٢)، التي حظيت بدعم كل من النخب والحرفيين، وغالباً ما كان هؤلاء من الرجال الذين قاتلوا في جيش نابليون(Newman, 1969, p. 26) ، حيث شكلت نهاية الحروب النابليونية الذي ارتبط التاريخ الاقتصادي لفرنسا منذ ثورتها في أواخر القرن الثامن عشر بها (Crouzet, 1974, p. 171) بداية حقبة جديدة تطلبت إعادة هيكلة البلاد على مختلف الأصعدة. كانت المهمة الأساسية للحكومة الملكية تتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني الذي تعرض لأضرار جسيمة بسبب الحروب الطويلة، فضلاً عن ضرورة التعامل مع التحولات الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الفرنسية. في ظل حكم الملك لويس الثامن عشر (١٨١٥-١٨٢٤) وخلفه الملك شارل العاشر (١٨٢٤-١٨٣٠)، كان التحدي الرئيسي يتمثل في إيجاد توازن بين استعادة النظام الملكي التقليدي الذي فقد شرعيته في نظر بعض الفئات، وبين تبني بعض الإصلاحات التي أفرزتها الوقائع الجديدة.

في المجال الزراعي، كانت فرنسا تعتمد بشكل كبير على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل والتوظيف. ومع ذلك، عانت الزراعة من تداعيات الحروب السابقة، بما في ذلك تدمير الأراضي ونقص الأيدي العاملة. بالإضافة إلى ذلك، أدى تطبيق سياسات حمائية إلى فرض تعريفات جمركية عالية على الواردات الزراعية، مما أثر على الأسعار المحلية وأثار استياء الفلاحين. في هذا السياق، يشير كارون إلى أن الزراعة لم تكن بحاجة إلى حماية، ولكنها طالبت بها بسبب انخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة، مثل الحبوب الروسية(Caron, 1979, p. 45) .

أما القطاع الصناعي، فقد واجه تحديات كبيرة خلال هذه الفترة. بعد انتهاء الحروب النابليونية، غمرت البضائع البريطانية الأسواق الفرنسية، مما شكل منافسة شديدة للصناعات المحلية. استجابة لذلك، تبنت الحكومة سياسات لحماية الصناعات الناشئة، حيث وصلت التعريفات الجمركية على السلع الحديدية إلى ١٢٠%. ومع ذلك، لم تكن هذه السياسات كافية لتحقيق نمو صناعي ملموس، حيث أن التصنيع في فرنسا تأخر مقارنة ببريطانيا وبلجيكا (Clapham, 1936, p. 78) .

فيما يتعلق بالتجارة، تأثرت فرنسا سلباً بالاتفاقيات التجارية التي أبرمت في الفترات السابقة، مثل اتفاقية ١٧٨٦ مع بريطانيا، والتي أدت إلى إغراق الأسواق الفرنسية بالمنتجات البريطانية الأرخص سعراً، مما أثر على الصناعات المحلية وتسبب في بطالة واسعة النطاق. بالإضافة إلى ذلك، أدت السياسات الحمائية إلى تقليص حجم التجارة الخارجية، فالحكومة زعمت زوراً أن الصادرات والواردات كانت في تزايد، بينما في الواقع كان هناك ركود(Wright, 1995, p. 112).

على الصعيد المالي، ورثت الحكومة ديوناً ضخمة نتيجة الحروب النابليونية. سعت إلى إعادة تنظيم النظام المالي من خلال تأسيس بنوك جديدة وتعزيز النظام المصرفي. برزت عائلة روتشيلد كقوة مالية مؤثرة في باريس خلال هذه الفترة، حيث يشير كلابام إلى أن القطاع المصرفي نما بشكل ملحوظ، مما جعل باريس مركزاً مالياً عالمياً إلى جانب لندن (Clapham, 1936, p. 85).

في المجال الاجتماعي، شهدت فرنسا تغيرات ديموغرافية ملحوظة، حيث زاد عدد السكان من ٧١٤,٠٠٠ في عام ١٨١٧ إلى ٧٨٦,٠٠٠ في عام ١٨٣١. رافق ذلك تطورات في البنية التحتية، مثل إدخال نظام النقل العام، وإنارة الشوارع بالغاز، وتأسيس قوة شرطة موحدة. ومع ذلك، استمرت التوترات الاجتماعية، خاصة مع تزايد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وتدهور أوضاع الطبقة العاملة.

يمكن القول إن فترة استعادة الملكية في فرنسا كانت مرحلة معقدة تميزت بجهود لإعادة بناء الاقتصاد والتكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية. على الرغم من بعض النجاحات في مجالات معينة، إلا أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية استمرت، مما مهد الطريق للتغيرات السياسية اللاحقة في العقود التالية.

المبحث الثالث

ملكية يوليو (١٨٣٠-١٨٤٨)

شهدت فرنسا خلال فترة ملكية يوليو (١٨٣٠-١٨٤٨) تحولات اقتصادية وسياسية عميقة، تميزت بتغيرات هيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. هذه الفترة، التي بدأت بثورة يوليو ١٨٣٠ وأدت إلى صعود لويس فيليب الأول إلى العرش، كانت حافلة بالأحداث التي أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد الفرنسي.

بعد تنازل الملك شارل العاشر عن العرش في أعقاب ثورة يوليو ١٨٣٠، تولى لويس فيليب الأول الحكم كملك للفرنسيين، وليس ملكاً لفرنسا، مما عكس تحولاً نحو سيادة الشعب. كانت الثورة الفرنسية تُصوَّر على أنها انتفاضة موحدة للطبقة الثالثة ضد اضطهاد الطبقتين الأولى والثانية. وقد تحقق هذا جزئياً مع هذا الملك البرجوازي ،الذي وُصف بأنه رجل عام ١٨٣٠(Wright, 1995, p. 89) . ومع ذلك، بحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر، أصبح الصراع الطبقي أكثر تعقيداً، حيث تحوّل التناقض الرئيسي من كونه بين الطبقات الأرستقراطية والشعب إلى صراع بين البرجوازية العليا، مثل الممولين وأصحاب رؤوس الأموال، وبين الطبقة العاملة ، وقد تميزت هذه الفترة بسيطرة البرجوازية الثرية على المشهد السياسي والاقتصادي، حيث تم تعزيز مصالح الطبقة الوسطى على حساب الطبقات العاملة والفلاحين.

كانت الأوضاع الاقتصادية أحد العوامل الرئيسية التي غذّت الثورات في ١٨٣٠ و١٨٣٢، حيث أدى الكساد الاقتصادي وسياسات الدولة المنحازة للبرجوازية إلى تصاعد السخط الشعبي. بينما كانت الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ صراعاً بين الطبقة الثالثة والأرستقراطية، أصبحت الصراعات الثورية في ثلاثينيات القرن التاسع عشر تتركز على التناقض بين العمال والبرجوازية. وبذلك، شكّلت هذه الفترة مرحلة انتقالية حاسمة في تطور الفكر الثوري، حيث بدأت الطبقة العاملة في الوعي بدورها كفاعل أساسي في النضال ضد الاستغلال، مما مهد الطريق لاحقاً لتطور الحركات الاشتراكية والعمالية.

في المجال الزراعي، شهدت فرنسا تحسناً ملحوظاً في الإنتاج بحلول عام ١٨٤٠، حيث أصبحت الزراعة الفرنسية في وضع استثنائي. ومع ذلك، أدى التحول الصناعي والهجرة من الريف إلى المدن إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة، مما أثر على الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، واجهت فرنسا أزمة اقتصادية حادة بين عامي ١٨٤٦ و١٨٤٧، مما أدى إلى تفاقم أوضاع الطبقات العاملة وزيادة البطالة(Fortescue, 2004, p. 10).

كما لم تستطع الثورة الصناعية، التي طالما افتخرت بها أوربا، أن تزيل عنها طابعها الريفي الذي كان سائداً منذ أزمنة موغلة في القدم، لذلك ظل التعايش فيما بين الثروة العقارية وما بين الثورة النقدية قائما حتى في بلدان غرب القارة . فالتربة الغنية بفرنسا تمثل ثلاثة أخماس الثروة الوطنية، مع ذلك بقي الخوف من المجاعة هاجس الإنسان الأوربي، وحتى المدن لم تستطع الفكاك من الطابع الريفي وتدفق المبادلات بينهما، لذلك حاول الفلاحون تأمين قوتهم اليومي وحاجاتهم الأساسية بعد سداد ما بذمتهم من رسوم وضرائب.

والمساحات المخصصة للحبوب لم تكن تزد عن الحاجة، لذلك كان الخصاص هو سيد الموقف، فالجهد البشري لم يتمكن بعد من السيطرة على سطح الأرض القابل للزراعة. من ثم كانت الحاجة إلى الاستعانة بتربية الماشية التي تعتمد أساساً على إنتاج الحقول، وبذلك وفرت قطعان الأبقار والماعز والخرفان والخنازير لأصحابها ما قد يحتاجونه من اللبن واللحم، وقد يعمد الفلاح إلى استثمار الأرض بوسائل بدائية لحرق الأعشاب وكشط التربة وتسميدها طبيعياً، والحصاد يجري بالمنجل والدراسة بالمخابط . وهذا النظام الاقتصادي القائم على موسم الحبوب يبقى معرضاً دوماً للتقلبات المناخية الأمر الذي يفسر ضعف إنتاجية الأرض من حين إلى آخر، ما يجعل سوق الحبوب سريعة الحساسية ويؤثر بالتالي في أسعار هذه المادة الحيوية، مما كان سبباً في اندلاع موجات من السخط العارم في صفوف الناس الغاضبين من الذين راحوا يطالبون بمصادرة أملاك المحتكرين، كما عمت أعمال نهب و سرقة للمواد الغذائية خاصة الطحين مختلف المحلات ، و أخذت البلاد الفرنسية تشكو من فقدان المنتجات الفلاحية، مما سبب في زيادة أسعار المواد الغذائية فعادت أعمال الشغب والنهب من جديد. وإن ثورة ١٨٤٨ اندلعت على خلفية قلة المواد الغذائية (Schnürer, 2006, p. 17) .على الصعيد الصناعي، شهدت فرنسا تطوراً ملحوظاً في إنتاج القطن والمنتجات النسيجية، وذلك بفضل الثورة الصناعية التي سمحت بالإنتاج الضخم. ومع ذلك، تسببت هذه التطورات في تدهور أوضاع الطبقة العاملة، حيث ساءت ظروف العمل وزادت ساعات العمل، مما أدى إلى تصاعد التوترات

الاجتماعية، وفي مجال المواصلات تم العمل على نمو خطوط السكك الحديدية الذي ظل بطيئاً في فرنسا وحاولت الدولة أن تزيد من سرعة هذا النمو(راشد ، ١٩٧٦: ص١٦٦).

في محاولة لمواجهة هذه التحديات، نظمت المعارضة حملة الولائم في عام ١٨٤٨ للمطالبة بالإصلاح الانتخابي وتحسين أوضاع الطبقات الدنيا. ومع ذلك، أدى قمع هذه التحركات إلى زيادة السخط الشعبي وتصاعد الاحتجاجات، مما أسفر في النهاية عن اندلاع ثورة فبراير ١٨٤٨ وسقوط ملكية يوليو.

بشكل عام، تميزت فترة ملكية يوليو بتناقضات واضحة بين التقدم الاقتصادي والتوترات الاجتماعية، حيث أدى التركيز على مصالح البرجوازية وتجاهل احتياجات الطبقات العاملة إلى زعزعة الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

المبحث الرابع

لجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢)

شهدت فرنسا خلال فترة الجمهورية الثانية (١٨٤٨-١٨٥٢) تحولات اقتصادية وسياسية عميقة، تميزت بتحديات اقتصادية كبيرة ومحاولات للإصلاح في ظل اضطرابات اجتماعية وسياسية. تأسست الجمهورية الثانية عقب ثورة فبراير ١٨٤٨، التي أطاحت بملكية يوليو وأدت إلى إعلان الجمهورية في ٢٥ فبراير ١٨٤٨، في أعقاب الثورة، واجهت الحكومة المؤقتة تحديات اقتصادية جسيمة، أبرزها ارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأوضاع المعيشية للعمال(عبد العزيز، ٢٠٠٠: ص٨٦) . استجابة لهذه التحديات، أنشأت الحكومة "ورش العمل الوطنية" في مارس ١٨٤٨، بهدف توفير فرص عمل للعاطلين. كانت هذه الورش محاولة لتطبيق أفكار اشتراكية تهدف إلى دمج العمال في عملية الإنتاج وتحسين أوضاعهم المعيشية. ومع ذلك، سرعان ما ظهرت صعوبات في تمويل هذه المشاريع، مما أدى إلى زيادة الأعباء المالية على الدولة، كما تم خسارة أقاليم ألزاس ولوراين المنتجة للفحم الهام والحديد والزجاج، وبحلول يونيو ١٨٤٨، قررت الحكومة إغلاق ورش العمل الوطنية بسبب التكاليف الباهظة وعدم الكفاءة في الإدارة. أثار هذا القرار احتجاجات واسعة من قبل العمال، مما أدى إلى اندلاع انتفاضة يونيو ١٨٤٨. قامت الحكومة بقمع هذه الانتفاضة بالقوة، مما أسفر عن سقوط العديد من الضحايا واعتقال الآلاف. أدت هذه الأحداث إلى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية وزيادة التوترات السياسية في البلاد، وفي ديسمبر ١٨٤٨، تم انتخاب الفلاحون للويس نابليون بونابرت لعدم ثقتهم بالملكية (السبكي ، ١٩٨٥:ص٨٦)، ابن شقيق نابليون بونابرت، رئيساً للجمهورية، ورأى

لويس بونابرت فيها فرصة جديدة لتحقيق أمله فعاد إلى بلاده وأخذ يستخدم اسمه والمبادئ التي كان ينادي بها عمه نابليون بونابرت الأول (قاسم وحسني ، ١٩٢٩:ص١٥٠) . فقد سعى لويس نابليون إلى تعزيز الاقتصاد الفرنسي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الصناعي. ركزت سياساته على تشجيع الاستثمار في مشاريع السكك الحديدية وتحديث الموانئ، بالإضافة إلى دعم القطاع الزراعي من خلال تقديم تسهيلات للمزارعين.

على الرغم من هذه الجهود، استمرت التحديات الاقتصادية في فرنسا. شهدت البلاد تقلبات في الأسواق المالية، بالإضافة إلى تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الفرنسي. في محاولة لتعزيز الاقتصاد، قام لويس نابليون بتعزيز العلاقات التجارية مع الدول الأوروبية الأخرى، وسعى إلى توسيع النفوذ الفرنسي في الخارج من خلال سياسات استعمارية.

في ديسمبر ١٨٥١، قام لويس نابليون بانقلاب أنهى به الجمهورية الثانية وأسس الإمبراطورية الثانية في العام التالي، متخذاً لقب الإمبراطور نابليون الثالث. شهدت فترة حكمه تحولات اقتصادية كبيرة، حيث تم التركيز على تطوير البنية التحتية وتعزيز النمو الصناعي، مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الاقتصاد الفرنسي خلال العقدين التاليين. كانت الإمبراطورية الثانية في سياستها الاقتصادية حرة وقد درست المبادئ الاقتصادية الحرة الليبرالية في الجامعات الفرنسية وطبقت في التشريعات سلطة الطبقات الوسطى الصناعية، وخفضت القيود الحكومية على الأعمال الفردية بصورة تدريجية وقدمت التسهيلات لإدخال المكان وتكوين الشركات الصناعية، وأُقيم نظام لتداول التوفير وخفضت التعرفة تدريجياً ، وقد عقد نابليون الثالث معاهدة تجارية إنكليزية مع الوزير البريطاني جادر كوبر لتسهيل التجارة بين أكبر دولتين في أوروبا الغربية، وشجع الإمبراطور نابليون النشاط العام لإصلاح الصناعات وإيجاد العمل للعمال وقد صُرفت مبالغ طائلة على إنشاء المنشآت والبنايات، أنفقت منها دار الأوراق في باريس حيث صارت في ما بعد للطبقات الوسط فنية مخلصة ومولية لنابليون الثالث (Crathorne, 1987, p. 165) ، وألقت الأبحاث الاقتصادية الضوء على سياسة نابليون الثالث الاقتصادية وتواصله بالبنوك الاقتصادية، حيث أنه توفير أسباب الرفاهية للطبقات خير من حصولهم على الحقوق السياسية المجردة فكانت أفكاره الاقتصادية بداية التخلص في توفير ما يساعد الفلاح في الريف والعامل في المدن في إقامة بعض المنشآت والمرافق العامة وغيرها وكان يرغب أيضاً في إيجاد فرص العمل للجميع لكنه لم يكن رسولاً للتصنيع (راشد ، ١٩٧٦: ص٣١١).

الخاتمة:

إن دراسة الاقتصاد الفرنسي بين ١٨٢٠ و١٨٥٢ توفر نموذجاً غنياً لتحليل العلاقة الجدلية بين الاقتصاد والسياسة والمجتمع. فالتقلبات الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة لم تكن مجرد تطورات اقتصادية بحتة، بل تداخلت مع الأوضاع السياسية والاجتماعية، مما ساهم في إعادة تشكيل بنية الدولة الفرنسية وأثر على مسارها الاقتصادي لعقود لاحقة. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تفتح آفاقاً جديدة لفهم التفاعلات بين الاقتصاد والسلطة والطبقات الاجتماعية، ويمكن أن تشكل قاعدة علمية صلبة لدراسات مستقبلية تسلط الضوء على ديناميكيات التغيير الاقتصادي والاجتماعي في الفترات الانتقالية.

بصورة عامة، يتضح أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها فرنسا خلال هذه الفترة لم تكن مجرد انعكاس للسياسات الحكومية، بل جاءت نتيجة تفاعل معقد بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتحولات السياسية، مما ساهم في تشكيل مسار التطور الاقتصادي الفرنسي في العقود اللاحقة.

التوصيات:

١.إجراء دراسات مقارنة حول التحولات الاقتصادية في فرنسا وأوروبا:

يُوصى بإجراء مقارنات بين التجربة الاقتصادية الفرنسية ونظيراتها في بريطانيا وألمانيا، بهدف تحليل العوامل التي ساهمت في نجاح أو تعثر عمليات التصنيع والتنمية الاقتصادية في كل دولة.

٢.تحليل أثر الطبقات الاجتماعية على الاقتصاد والسياسة:

يُوصى بدراسة تأثير السياسات الاقتصادية على مختلف الطبقات الاجتماعية، لا سيما العمال والفلاحين، لفهم طبيعة الصراعات الاقتصادية وانعكاساتها على التحولات السياسية في فرنسا.

٣.تقييم دور الابتكار التكنولوجي في التنمية الاقتصادية:

ينبغي دراسة أثر التطورات التكنولوجية والميكانيكية التي صاحبت الثورة الصناعية، وتحليل مدى مساهمتها في تعزيز أو إبطاء النمو الاقتصادي في فرنسا خلال القرن التاسع عشر.

٤.تحليل السياسات الاقتصادية طويلة المدى وتأثيرها على الاستقرار المالي:

يُوصى بإجراء دراسات معمقة حول السياسات المالية والحمائية التي تبنتها الحكومات المتعاقبة، لتحديد مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستدامة النمو.

٥.دراسة العلاقة بين الأزمات الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية:

يتطلب البحث تحليل الروابط بين الأزمات الاقتصادية الكبرى والحركات الثورية، لفهم دور العوامل الاقتصادية في تحفيز التغيرات السياسية والاجتماعية في فرنسا.

٦.استكشاف دور البنوك والمؤسسات المالية في توجيه الاقتصاد الفرنسي:

يُوصى بدراسة تأثير المؤسسات المالية ورجال الأعمال، مثل عائلة روتشيلد، في تشكيل المشهد الاقتصادي، مع تحليل السياسات المصرفية والاستثمارية ودورها في دعم أو عرقلة التنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع :

العربية:

١.ابن منظور، محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (ت ٧١١هـ/ ١٢٩١م)، لسان العرب، بيروت، دار صادر، [١-١٥]، ٣، باب الدال، فصل القاف ، ١٩٩٤م.

٢.العز بن عبد السلام، أبو محمد عز الدين عبد العزيز (ت ٦٦٠هـ / ١٢٤٢م)، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٣.الحامض، خالد، الاقتصاد السياسي: أسس ومبادئ، منشورات جامعة حلب، كلية الحقوق، ١٤١٦هـ /١٩٩٥م.

٤.السيرتي، محمد أحمد، أسس علم الاقتصاد، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ٢٠١٤.

٥.السبكي، أ. (١٩٨٥)، أوروبا في القرن التاسع عشر (ط. ١)، عالم المعرفة للنشر، السعودية.

٦.بسام حجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠.

٧.بابلي، محمود، الاقتصاد الإسلامي في ضوء الشريعة الإسلامية، الرياض، مطبعة المدينة المنورة، ط٢، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٦م.

٨.راشد، زينب عصمت، (١٩٧٦)، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر (الجزء ٢)، القاهرة، مصر.

٩.عبد العزيز، عمر، (٢٠٠٠)، تاريخ العالم الحديث والمعاصر (١٨١٥-١٩١٩)، دار المعرفة الجامعية، مصر.

١٠.المصري، رفيق يونس، أصول الاقتصاد الإسلامي، دمشق، دار القلم، بيروت، الدار الشامية، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

١١.محمد قاسم وحسن حسني، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا من عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، دار الكتب المصرية، مصر، ١٩٢٩.

الأجنبية:

1.Caron, F. (1979). An economic history of modern France.

2.Clapham, J. H. (1936). The economic development of France and Germany 1815–1914.

3.Crathorne, M. (1987). Modern European history (1789-1914) (F. Hussein, Trans.). Mosul.

4.Crouzet, F. (1974). French economic growth in the 19th century reconsidered. History.
5.Fortescue, W. (2004). France and 1848: The end of monarchy. Routledge.
6.Newman, E. L. (1969). Republicanism during the Bourbon Restoration in France, 1814-1830 (Unpublished Ph.D. dissertation). University of Chicago.
7.Schnürer, R. (2006). Histoire générale des civilisations, XIXe siècle (Vol. 6, Y. A. Dagher & F. M. Dagher, Trans.; M. Crouzet, Ed.). Awidat Publications.
8.Wright, G. (1995). France in modern times: From the Enlightenment to the present. W. W. Norton.

المصادر العربية المترجمة

1.Abdul Aziz, Omar. (2000). History of the Modern and Contemporary World (1815-1919). Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'iyah. Egypt.
2.Al-Hamid. Khaled. (1416 AH / 1995 AD). Political Economy: Foundations and Principles. Publications of the University of Aleppo. Faculty of Law.
3.Al-Izz bin Abdul Salam. Abu Muhammad Izz Al-Din Abdul Aziz (1420 AH / 1999 AD). (d. 660 AH / 1242 AD). The rules of rulings in the interests of mankind. Edited and corrected by Abdul Latif Hassan Abdul Rahman. Beirut. Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah. 1st ed.
4.Al-Masry, Rafiq Younis. (1413 AH/1993 AD). Origins of Islamic Economics. Damascus. Dar Al-Qalam. Beirut. Dar Al-Shamiya.
5.Al-Sabki. A. (1985). Europe in the Nineteenth Century (1st ed.). Alam Al-Ma'rifah for Publishing. Saudi Arabia.
6.Al-Sirat, Muhammad Ahmad. (2014). Foundations of Economics. Dar Al-Taalim Al-Jami'i for Printing, Publishing and Distribution. Alexandria.
7.Babli, Mahmoud. (1395 AH/1976 AD). Islamic Economics in the Light of Islamic Law. Riyadh. Al-Madinah Al-Munawwarah Press. 2nd ed.
8.Bassam Hajjar. (2010). Economics and Economic Analysis. Dar Al-Manhal Al-Lubnani. Beirut.
9.Ibn Manzur. Muhammad bin Makram Al-Ifriqi Al-Masri. (1994 AD). (d. 71 AH / 1291 AD). Lisan Al-Arab. Beirut. Dar Sadir. (1-15). 3. Chapter Dal. Section Qaf.
10.Muhammad Qasim and Hassan Hosni. (1929). History of the Nineteenth Century in Europe from the Era of the French Revolution until the End of World War I. Dar Al-Kutub Al-Masryah. Egypt.
11.Rashid, Zainab Ismat. (1976). History of Europe in the Nineteenth Century (Part 2). Cairo, Egypt.